



2008/7/22

أوراق عمل:

السوق الاجتماعية في لبنان  
معالجة على ضوء توصيات المنتدى الثاني  
حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية\*

عبد الحليم فضل الله

---

\* عقد هذا المؤتمر في نيسان 2008 تحت رعاية المفوضية الأوروبية، وكان بمثابة طاولة حوار اجتماعية بين القوى السياسية الرئيسية وممثلي أطراف الإنتاج.

## نقاط تمهيدية:

**أولاً:** تبدو فكرة السوق الاجتماعية مدخلاً ملائماً لقيام عقد اجتماعي جديد بين اللبنانيين، فهي تحافظ على خصوصية نظامه الاقتصادي الحر، لكنها تفسح في المجال أمام الأمور التالية:

1- تنظيم الفوضى والتخلص من الاقتصاد العشوائي، الذي منع في السابق تحويل النمو المتراكم إلى خرق على الصعيد التنموي، وهو ما نجحت في تحقيقه دول آسيوية عدة.

2- تكييف النظام الاقتصادي اللبناني مع التحولات التي عرفها لبنان والعالم، وأدت إلى نمط نمو ذي عوارض جانبية كثيرة خصوصاً على الصعيد الاجتماعي.

3- التهيؤ الجيد للتحديات المرتبطة بالأزمة المالية، فمهما كان أداء السوق جيداً، فإنه لن يتمكن من امتصاص الصدمات التي يمكن للبنان أن يتعرض لها، فالسياسات الاجتماعية والاقتصادية المرسومة بعناية هي الطريقة الوحيدة لمواجهة المشكلات الخطيرة القائمة والمحتملة.

**ثانياً:** نميل إلى اعتماد تعريف موسّع للسوق الاجتماعية، يقوم على تقاطع محورين: محور الحرية الاقتصادية والتكافل الاجتماعي، ومحور العدالة والكفاءة الاقتصادية.

## هذا التعريف يتضمن العناصر التالية:

1- تعزيز المنافسة إلى أبعد مدى ممكن، ومكافحة كل ضروب الاحتكار، ولا سيما الاحتكارات المرتبطة بالخارج.

2- تأمين فرص متكافئة لكل القطاعات الاقتصادية و لجميع أطراف الإنتاج.

3- الحد من نفوذ شبكات المصالح وقوى الضغط المتفشية في هياكل اتخاذ القرار داخل السلطة.

4- إتباع سياسات خصخصة متحفظة، بهدف الإبقاء على ما يكفي من الأدوات والوسائل لدى الدولة، ما يتيح لها التدخل عندما تتعثر آليات السوق، أو حينما تخفق قوى السوق في تحقيق الأهداف المقتبسة من العقد الاجتماعي.

5- ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية، بالجودة والتكلفة والطرق المناسبة.

### ثالثاً: شروط قيام السوق الاجتماعية في لبنان:

1- صياغة جديدة لدور الدولة: ففي ظل الأزمة العالمية الراهنة، تعود الحكومات إلى سياسات التدخل والحماية لاحتواء تداعيات ارتفاع الأسعار واختلال موازين التبادل الدولي، وهذا يقدم سبباً آخر لمراجعة الرؤية التي هيمنت على لبنان، وكurst توزيعاً غير متوازن للمهام والأدوار بين القطاعين العام والخاص.

2- لا ينبغي للمراجعة أن تمهّد لجعل الدولة ثقلاً بيروقراطياً معطّلاً للنشاط الاقتصادي، بل عليها المساهمة في إضفاء المرونة على أداء الدولة لواجباتها. ويمكن لها في هذا الصدد أن تعتمد مزيجاً من السياسات يتضمن "مقادير" محددة من: المشاركة المباشرة في النشاط الاقتصادي وفي تقديم الخدمات العامة، الاكتفاء بالإشراف والرقابة على القطاع الخاص، الحياد التام وترك المهمة كاملة للقطاع الخاص، الرعاية والتنظيم، ... وأياً كان المزيج الذي يتم اختياره، فلا يجب أن يخل بالدور المركزي للدولة في المرحلة الانتقالية الصعبة التي يمر بها لبنان حالياً.

3- الحرص على أن يتم تحديد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية بنحو يضمن مصالح كل الأطراف، وفي إطار إجماع وطني.

4- إصلاح السياسات الاجتماعية. وهذا لا يعني بالضرورة تخفيض الإنفاق الاجتماعي، بل إعادة توجيه هذا الإنفاق وزيادة فعاليته. فالمشكلة في لبنان ليست في شح الموازنات الاجتماعية بل في توظيفها على نحو غير فعال.

5- تطوير المفاهيم، والتخلي عن الأخطاء الشائعة مثل اعتبار أن التنمية تنبثق تلقائياً من النمو، والاعتقاد بأن تخفيض الإنفاق الاجتماعي ينعكس إيجاباً على المالية العامة وفي كل الحالات، وكذلك من قبيل الخلط بين المعونة الاجتماعية من جهة والحماية الاجتماعية من جهة أخرى، وربط إشباع الحاجات الأساسية بالمعونات الخارجية... إن التخلي عن هذه المقولات أو إعادة النظر بها يتضمن بمعنى ما، مراجعة إيديولوجية لشكل الليبرالية الاقتصادية التي نريد.

6- الفصل بين عملية الإصلاح من جهة والمعونات من جهة أخرى. هذا يقتضي التوافق بشأن العلاقة مع المؤسسات الدولية المكلفة مساعدة لبنان، لينحصر دورها في دعم التوافقات والخيارات الوطنية ولا يتعدى ذلك إلى فرض خيارات محددة على اللبنانيين.

7- الجمع بين العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية (للمفارقة يترافق نقص الفعالية في لبنان مع نقص العدالة). إذ أن هناك علاقة أكيدة ما بين توفير مستلزمات قيام السوق الاجتماعية، وبين النمو والتنمية، فكلما كانت معدلات النمو مرتفعة كلما كان ممكناً حلّ معضلة تمويل برامج الحماية الاجتماعية وتحقيق الأهداف المرسومة.

### توصيات المنتدى... خطوة باتجاه السوق الاجتماعية؟

مثلت توصيات المنتدى الثاني حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي عقد تحت رعاية المفوضية الأوروبية، دعوة للانتقال من ثنائية السوق الليبرالية المتطرفة من جهة والسياسات الاجتماعية المعزولة عن السوق من جهة ثانية، إلى سياسات اجتماعية تتبادل مع السوق التأثير والتأثير.

**ومن أهم تلك التوصيات والخلاصات الجديرة بالذكر في هذا السياق:**

1. اعتماد تعريف متقدم للمسألة الاجتماعية، حيث دعا المنتدى إلى إتباع سياسات اجتماعية متكاملة بدلاً من السياسات التعويضية، التي ساهمت في خلق بيئة ملائمة للفساد ومهدت لولادة مشكلة الدين العام.

2. توسيع دائرة المستفيدين من السياسات الاجتماعية لتشمل إلى جانب المهمشين والفقراء، جزءاً من الطبقة الوسطى المصابة ببعض تداعيات الأزمة. وقد ميز المشاركون في هذا الصدد بين المعونة الاجتماعية التي تُعتمد في حالات خاصة واستثنائية، وبين الحماية الاجتماعية التي يجب أن تتسم بالاستمرار وأن تطال شرائح واسعة.

3. تبني رؤية اجتماعية واقتصادية لعمليتي التوزيع وإعادة التوزيع، بهدف تحقيق التوازن بين قوى الإنتاج. وبحسب المنتدى فإنّ تصحيح الاختلالات في سوق العمل لا ينبغي أن يخضع فقط للمعايير الاقتصادية كالعرض والطلب و مستوى الإنتاجية، بل للشروط الاجتماعية أيضاً مثل ربط الأجور بالتضخم وخطوط الفقر.

4. تبني توصيات ذات طابع ثوري من شأنها إدخال تعديلات راديكالية على دور الدولة وعلى النظام الاقتصادي ككل أهمها: فرض إلزامية التعليم حتى 15 سنة، اعتماد نظام تأمين صحي أساسي موحد يشمل كل المقيمين يمّول من الموازنة العامة، وإقرار نظام للضمان الشيخوخة يقوم على مبدئي: إعادة التوزيع والرسمة الإلزامية والاختيارية، ناهيك بالدعوة إلى تقديم ضمانات للعاطلين عن العمل ...

5. تبني توصيات ذات طابع إصلاحي مثل: ترشيد الإنفاق الاجتماعي وإيقاف الهدر، وتكثيف النفقات الاجتماعي التي تمثل استثماراً في الموارد البشرية.

### قضايا إضافية:

إنّ توفير شروط قيام السوق الاجتماعية، يتطلب إلى ما تقدم، تبني مقاربة جذرية تتعارض ربما مع المسار التاريخي للاقتصاد اللبناني والإدارة العامة، وتستدعي التعامل مع أسئلة هامة:

- ما هي حدود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وما هو دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية الاجتماعية، و أي وسائل يجب أن تحتفظ بها حتى تظل قادرة على الوفاء بالتزاماتها؟

- أي نمط ينبغي اعتماده: النمط التوزيعي الذي يشمل جميع الشرائح المحتاجة للدعم، أم النمط القائم على المعونات المباشرة والذي يستهدف من هم في أسفل السلم الاجتماعي فحسب؟

- هل يقتصر البحث عند وضع السياسات الاجتماعية على جانب الإنفاق أم يطال جانب الإيرادات بما في ذلك مراجعة الهيكلية الضريبية؟

- هل تقف مساهمة الدولة عند حدود توزيع الإعانات النقدية والتحويلات المالية، أم يجدر البحث في سبل تطوير مساهمتها في التزويد بالخدمات الأساسية؟

- ما هي العلاقة بين تحقيق الأهداف الاجتماعية ودعم القطاعات الاقتصادية؟ وهل من الممكن بلوغ الأهداف الاجتماعية خارج إطار اقتصادي لمعالجة أوضاع المؤسسات والمناطق ومشاكل النمو؟

- كيف يمكن الحصول على التمويل الكافي لتأمين الخدمات الاجتماعية، بالجودة المطلوبة وبتكاليف مقبولة؟ المطروح هنا أكثر من خيار:

1- الاعتماد أكثر فأكثر على القطاع الخاص، لكن التجربة بينت أن القطاع الخاص يرفع التكلفة دون أن يضمن الجودة و النفاذ الشامل للخدمة؛

2- توسيع دور القطاع العام لكن هذا يتطلب في المراحل الأولى على الأقل زيادة في الإنفاق إلى النقطة التي يتم فيها تصبح قادرة على ممارسة وظيفتي التنظيم والرقابة بكفاءة وفعالية؛

3- التركيز على المساهمات النوعية والتنظيمية للقطاع العام أكثر من مساهماته الاتفاقية، كالحد الأدنى للأجور ومراقبة الأسعار والتدريب والتأهيل؛

4- تركيز الحكومة على العناصر التي تؤثر أسعار الخدمات العامة، لتمكين القطاع الخاص من تقديم الخدمة نفسها بتكاليف أقل؛

- كيف يمكن قياس التقدم في تحقيق الأهداف الاجتماعية؟ وما هو ترتيب هذه الأهداف بحسب الأولوية؟ هل نبدأ بخفض أعداد الفقراء ممن هم تحت خط الفقر الأدنى، أم بتقليص مديونية الأسر متوسطة الدخل وما دون، أم بزيادة إمكانية الوصول إلى خدمات التعليم والصحة بجودة أعلى وكلفة أقل؟ ...